مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية
المجلد 16 العدد 1 (السداسي الأول 2024م)
ص. 425- 444

نقد الرواية التاريخيّة: دراسة تأصيليّة تطبيقيّة

Criticism of Historical Narration: An Applied Study

حمزة لعلامي[*1]، أ.د حفيظة بلمهوب[2]
[1]جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة – خروبة (الجزائر)
h.lalami@univ-alger.dz
[2]جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة – خروبة (الجزائر)
h.belmihoub@ univ-alger.dz

تاريخ الارسال: 2024/02/04 تاريخ القبول: 2024/03/02 تاريخ النشر: 2024/03/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أصالة نقد الرواية التاريخية عند المسلمين، نظرا لأهميّة التاريخ الإسلامي المبكّر في معرفة التطبيق العمليّ التاريخي للأحكام الشرعية منذ عصر النبوّة، وفي فهم أسباب النزول وظروفه وما لذلك من أهميّة في تفسير القرآن. وتنطلق من عرضٍ للشروط الواجب توافرُها للناقد التاريخي. يلي ذلك عرضٌ للمنهج العامّ لنقد الروايات التاريخية، مع توضيحٍ لأهمّ ملامحه المستنبطة من أعمال علماء المسلمين في هذا المجال. أمّا القسم الثاني من البحث فهو تطبيقٌ لأصول المنهج المذكور على روايتين تاريخيتين من العهد الإسلامي الأوّل، تلتهما خاتمة تضمّنت أهمّ النتائج التي انتهت إليها الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التاريخ؛ الرواية التاريخية؛ النقد؛ الحديث؛ المنهج.

Abstract:

In this study, I aim to demonstrate the originality of Islamic criticism of historical narrations, given the importance of early Islamic history in understanding the direct application of Shar'i rulings since the prophetic era, in addition to its importance to the interpretation of Quran through the revelation reasons .I start by discussing the necessary qualifications the critic must acquire. Then, I describe the general method of historical narration criticism, clarifying its fundamental features derived from the work of Muslim scholars. In the second part of the study, I apply the mentioned method to two historical narrations from the early history of Islam. The most important findings are summed up in the conclusion.

Keywords: History; historical narration; criticism; hadith (prophetic saying); method.

[*] المؤلف المرسل

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة:

إن الناظر في عمل نقاد الروايات التاريخية في القرون الأولى يجد معتمدهم في النقد معرفة الرواة وأحوالهم، وما يكتنف ذلك من الظروف التي تبين الوهم والخطأ، بالإضافة إلى المعايشة والاستحالة الواقعية، وقد دوّن تلك المعلومات من عنوا بالتأليف بعد ذلك، وسجلوا كل تلك الأحوال والمعارف، ولكننا لما رجعنا لتمحيص المرويات وجدنا أن علماء الحديث عنوا بهذا الشأن وبلغوا فيه الغاية، بخلاف علماء التاريخ الذين أهملوا القيام بذلك، وهذا طبعا في المجمل، لأننا نجد أن الأمر متداخل في حقيقته، فعلماء المسلمين الأوائل والمتأخّرون امتازوا بالصناعة الحديثية التي تتضمن روايات الأحداث، وقد طبقوا المنهج الحديثي في نقد المرويّات جملة وتفصيلا، خاصة الذين يشترطون الصّحّة في التأليف، ثم نجد أن قسما آخر تعامل مع كثير من الروايات ببعض من التساهل في النقد، وخاصة الذين لا يشترطون الصحّة في مرويّاتهم، ثم إن الذين جاءوا من بعدهم طبقوا المنهج النقدي على روايات الأحكام وما تعلق بالدين، بينما أهمل التطبيق فيما يتعلق بالأحداث والتاريخ؛ اللهم إلا ما كان فيه حكم أو إيمان، ومن ذلك برز لنا اتجاهان في النقد، الاتجاه الحديثي الذي اتسم بالدقة والاحتياط والتوازن، والاتجاه التاريخي الذي اختلت فيه تلك الأوصاف نسبيا.

وإن التاريخ الإسلامي حافل بالمؤلفات التاريخية التي كان مبدؤها سماعات منقولة للأحداث التي جرت في عهد النبي ﷺ، فكان هناك تداخل واضح بين الحديث والتاريخ، فالمحدثون عنوا بكل شيء يصدر عن النبي ﷺ، أو يسمع به، فكله حديث؛ وجب حفظه للأمة لأنه دين ومنهج حياة، ومن تلك المسموعات المحفوظة المنقولة روايات الأحداث التاريخية، فتجد المحدث يحفظ كل ما يتعلق به حكم ودين، وتطور المنهج الحديثي بعد ذلك إلى النظر في حال النقلة وحال النقل، واكتمل المنهج بالمصنفات الحديثية على اختلاف طرق التصنيف، أما المؤرخون فتوسعوا في نقل كل تفصيل للحوادث التاريخية من عدد وكم ووصف، ولم يخصوا ما تعلق بالنبي ﷺ وحده، بل تعدوا إلى كل الفاعلين في التاريخ الإسلامي على اختلاف جنسهم وعقيدتهم، ولا شك أن هذه العناية الكبيرة بالنقل أضعفت جانب النقد والتمحيص، فالمحدث حدّ دائرة بحثه بالنبي ﷺ، أما المؤرخ فدائرته أوسع، غير أن الوضع في الحديث والكذب على النبي ﷺ جعل من المحدث مؤرخا، وصنف المحدثون كتبا في الرجال والبلدان و الأنساب والتاريخ تساعد المحدث على تجنب الزلل في معرفة الراوي، أو اختلاطه بغيره.

إن توسع المؤرخ في كل ما تجري به الأحداث المتعلقة بالأشخاص أو الدول أو ما يحس ويشاهد من تقدير الله جعل في قبول روايته تساهلا لا يكون لَمّا يتعلق الأمر بحديث رسول الله ﷺ، وقد نادى بعض المعاصرين[1] بضرورة الاستفادة من منهج المحدثين في نقد الرواية التاريخية.

فالدكتور أكرم ضياء العمري أطلق دعوة لتمحيص الرواية التاريخية، فإذا كانت المادة التي توافرت للمحدثين في نقدهم متوافرة في الروايات التاريخية، فلماذا التساهل المطلق في أخذ الرواية دونما نقد أو تمحيص، فإذا كانت الغاية الحقيقةَ التاريخية فوجب إعمال الجهد في تنقي الرواية الأسلم.

وفي هذا المقال أحاول جهدي فتح الباب تأصيلا لنقد الرواية التاريخيّة مستشفا ذلك من كتاب *"السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية"* للدكتور أكرم ضياء العمري.

إشكالية البحث: عودا على بدء فإن التاريخ الإسلامي حافل بالمؤلفات التاريخية التي كان مبدؤها سماعات منقولة للأحداث التي جرت في عهد النبي ﷺ، **فما السبيل لنقد تلك النقولات؟ وما الذي يجب أن يتوافر فيمن يتصدّ لهذا العمل تأصيلا وتطبيقا؟**

المنهج المتبع: اعتمدت في بحثي عدة مناهج، وهي: **المنهج الاستقرائي:** وذلك بتتبع مادة البحث من مظانّها، وجمعها ثمَّ تحليلها باستخدام **المنهج التحليلي**، ثم **المنهج المقارن** قصد مقارنة النقد التاريخي بصنيع المحدّثين.

الخطة الإجمالية للبحث: وقسمت البحث إلى مقدّمة ومبحثين وخاتمة على هذا النحو:

مقدمة: ذكرت فيها تعريفا موجزا بالبحث وإشكاليته وأهميته وأهدافه وأقسامه.

المبحث الأول: المنهج ومادّته، وقد قسّمته إلى مطلبين:

المطلب الأول: ما قبل المنهج.

المطلب الثاني: الروايات التاريخيّة ونقدها وفق منهج المحدّثين.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إسلام أبي ذر ﷺ

المطلب الثاني: ذكر عزل خالد عن الإمرة.

الخاتمة: وذكرت فيها أهمّ النتائج المتوصّل إليها.

[1] أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، ط 6، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1415، ص: 19.

المبحث الأول: المنهج ومادته

المطلب الأول: ما قبل المنهج

إن دعوى إطلاق المنهج تحتاج في حقيقتها إلى جمع المادة من كل مظانّها ثم تصنيفها وتمحيصها، وبعد ذلك يأتي الجانب التطبيقي، الذي يقتضي وضع آلية لترتيب تلك المادة، مع إعطاء أمثلة، مع مراعاة الشروط الواجب توافرها في صاحب المنهج من لغة إذ هي الأساس في الجمع والفهم، وثقافة إسلامية يخرج بذلك كل ما يدعيه غير المتربين في ثقافة الإسلام من دراسات موضوعية، وتجرد عن الأهواء في علاج القضايا المتعلقة بالمنهج، والدكتور أكرم ضياء قد بين في كتابه أن جمع مادة بحثه جاء من استقراء الروايات المتعلقة بالسيرة أثناء إشرافه على الرسائل الجامعية التي اختصت بهذا الأمر بتوجيه منه، وذلك سنة 1976 وحتى سنة 1988 ميلادية[1].

وهو لم يكتف بالروايات المتعلقة بالسيرة بل تعدّى إلى عصر الخلافة الراشدة، أي إلى مقتل الصحابي الجليل علي بن أبي طالب ﷺ، وعلى الرغم من صعوبة احتواء كل الروايات التاريخية في هذه المدة الكبيرة إلا أن الباب يبقى مفتوحا لكل متعلق بتاريخه الإسلامي، وتمييز الصحيح من السقيم منه، وفي كل حال لا يخلو بحث علمي موضوعي في هذا المجال -أي التاريخ الإسلامي- من شرط الدين الذي يعصم الفطرة السّويّة عن الزيغ بامتثال ما أمر الله به، وهذا الشرط هو الذي عناه الدكتور ضياء بملامح التصور الإسلامي للتفسير التاريخي، فعلى الخائض في هذا الأمر أن يكون ذا ثقافة إسلامية تشربها مذ أن كان طفلا، وحتى غدا مدركا مميّزا، معروفا بالصلاح في نفسه، مبتعدا عن كل هوى مُرْد في مكان سحيق، يقول محمود شاكر رحمه الله: *((فالعاصم يأتي من قبل الثقافة التي تذوب في بنيان الإنسان وتجري منه مجرى الدّم لا يكاد يحسّ به لا من حيث هي معارف متنوّعة تدرك بالعقل وحسب، بل من حيث هي معارف يؤمن بصحّتها من طريق العقل والقلب))*[2].

[1] أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، ص: 24.

[2] محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، دط، مصر، دار المدني، مطبعة المدني بمصر، 1406، ص: 30.

إن المزاعم التي غرست في أبناء أمتنا من دور الأجانب في تيسير علمنا وخدمته لا تكاد تثبت إذا ما ووجهت بمعيار **ما قبل المنهج**، وإن الأجنبي أو المستشرق -أو سمه كما شئت- الذي تربى ورضع لبان لغته من أمه وأبيه، وأخذ كل ما يتبع تلك اللغة من تصور وإدراك لا يمكنه بحال أن يبني منهجا لأمة تغايره في لغته الأم، يقول محمود شاكر رحمه الله: *((وبين تمام الإحاطة باللغة وقصور الإحاطة بها، مزالق تزلّ عليها الأقدام، ومخاطر يخشى معها أن تنقلب وجوه المعاني مشوّهة الخلقة مستنكرة المرآة))*[1].

ولكي لا أطيل الكلام في هذا المطلب فملخّصه أن لا ينخدع الناس بالدعوات التي تدعي شرط الموضوعيّة في البحوث العلميّة تجردَ صاحب البحث من خلفيّاته المكتسبة من بيئته، فإن فتح هذا الباب منكر عظيم، وهو في حقيقته مستحيل الحدوث، بل هو مجرّد تصوّر يريد من يريد إمراره فتح باب المكر والاحتيال، فعوامل اللغة والثقافة أساسيّات في تشكل عقل الفرد وإدراكه، وهي تتبع المرء بتأثيرها في كل حركة وعمل يقوم به، ودعوى التجرّد منها دعوى كاذبة باطلة بالحس، فوجب على الباحث والسامع أن يدرك ماهية هذا الأمر، ويقيد به كل بحث علمي، ولا يسلم عقله وقلبه لرنين العبارات المتشدقة والمموهة، وقد عقد الدكتور أكرم ضياء العمري فصلا للحديث عن ملامح التصور الإسلامي للتفسير التاريخي، وبين أن الباحث في الصدر الإسلامي الأول كان متشربا للعقائد الإسلامية الصحيحة، أي بتعبير عصري كان ذا ثقافة إسلامية متجذرة، مع ما كان يتمتع به أصحاب الصدر الأول للتأليف التاريخي من سليقة اللغة وفهم للمعاني، وبعد عن الأهواء[2].

كما كان المؤرخون الأوائل يجعلون من القرآن الكريم معيارا لتصديق متن الروايات وتكذيبها، إذ لو ثبت صحة سند رواية تاريخية مع مباينتها لحقائق القرآن المطلقة [وهو يكاد يكون منعدما] فيعلّونها بذاك، ويحملون الخطأ على الراوي المتنازع فيه، أو الموصوف بما يوهن روايتَه.

[1] محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ، ص: 27.

[2] أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، ص: 33.

إن هذه المبادئ الأساسية في تشكيل عقل المؤرخ المسلم وثقافته وإدراكه تجعل من موضوعيّة البحوث الاستشراقيّة في كل ميدان أمرا بعيد المنال، وهذا يحتم على المنصف استبعاد كتابات المستشرقين في فهم المنهج التاريخي لدى المسلمين، وأن يرتكز في الأساس على ما بناه المحدثون المسلمون في نقد رواياتهم فهو أدعى للوصول للحقيقة التاريخيّة، يقول الدكتور أكرم ضياء العمري: *((إن أعظم قصور يواجه الدراسات الاستشراقية هو عجزها عن التصوّر السليم للإسلام وروحه وأثره في المجتمع الإسلامي وحركته التاريخيّة))*[1]، والحقيقة أن هذا يتعدّى المراحل التي ذكرها الدكتور ضياء، فالدارس لتاريخ نشأة الاستشراق والتبشير والاستعمار، والمطلع على الدوافع الحقيقية للكتابات الاستشراقية، ثم يرى بعد ذلك التناسق التام بين الاستشراق والاستعمار في الحملات الأوربية على العالم الإسلامي يتيقن بأن كتاباتهم لا يعول عليها إطلاقا في تبين الحقيقة، اللهم إلا ما كان من قبيل تيسير البحث والوقوف على المراد، وغيرُ ذلك فهو إضلال واحتيال.

إنّ مفهوم الحضارة والتخلّف عند المسلمين يتباين تماما مع الفلسفة الحضاريّة المعاصرة، فالحضارة عند المسلمين والتقدّم عندهم يرتبط دائما بمعيار العبادة ورضى الله، وكل تقدّم علمي مادّيّ مهما علا شأوُه لا يعين على تدبر وعبادة، وربما يحيد بالمسلم عن توحيد الله والتزام أوامره كل حضارة من هذا القبيل هي متخلفة وقاصرة، فالحضارة عند المسلمين هي وسيلة للغاية الكبرى، بينما كانت هي الغاية عند الغرب وكل من تأثّر بهم ممن انبهروا بآثارها، فانسلخوا عن كل سمات الإسلام والمسلمين، يقول إبراهيم السكران في حديثه عن الركائز التي يتخذها المسلمون عند الأخذ بالحضارة: *((والمراد من ذلك: أن الحضارة والتمدّن عند الإسلاميين مطلب، لكنها ليست هي المطلب الرئيس، ولا المطلب الجوهري لهذه الحياة، بل هي مجرد وسيلة لتحقيق الغاية الحقيقيّة التي هي العبوديّة))*[2].

[1] أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، ص: 35-36.

[2] إبراهيم بن عمر السكران، مآلات الخطاب المدني، ط1، الرياض، دار الوعي للنشر والتوزيع، 1435، ص: 98.

إن المنبهرين بالحضارة الغربية وآثارها المادّيّة من عمران ومخترعات في العالم الإسلامي سارعوا بقصد وبغير قصد إلى التشكيك في مضامين الوحي المباين لمركزية هؤلاء، إذ أن القرآن الكريم جاء بمركزيّة الآخرة، وكل وصف للقرآن لآثار العمران والحضارة يقيّد دائما بأنه وسيلة لشكر المنعم وعبادته، إن هذا التصوّر الخاطئ الناتج عن التأثّر غير المنضبط بقواعد الشرع سوّل لهؤلاء العقليّة التبريريّة في تفسير التاريخ الإسلامي، وخاصّة للأحداث التي كانت في صدر الإسلام، فالحضارة الغربيّة تنفث في هؤلاء آثارها المادّيّة، بينما تؤصل للمنبهرين بها ثقلها الفكريّ والفلسفيّ، فينطلق هؤلاء المغرّر بهم إلى الاعتذار عن أصول دينهم ورواياتهم الصحيحة بذهنيّة دفاعيّة تبريريّة، تراهم يطوعون تاريخ الإسلام للفكر الغربي الذي أشربوه غفلة وهم شاردون متعجبون من آثار الحضارة الغربية، متناسين ثقافتهم الإسلامية التي تأبى أن تلين لنار الانحراف الغربي مهما زينه المزيّنون، يقول الدكتور أكرم ضياء العمري: *((فالتفسير الإسلاميّ حقّ وما عداه باطل، وأن ما شرعه الإسلام من الجهاد وغيره لا يحتاج إلى اعتذار أو تبرير، حتّى لو بدا ذلك غريبا أمام الذهنية المهيمنة على الناس في القرن العشرين))* [1].

وختم الدكتور أكرم ضياء العمري حديث الملامح عن وجوب استعمال المصطلحات الشرعيّة في الكتابة التّاريخيّة؛ وهذا أمر استهان به كثير من بني جلدتنا فأعقبهم الويلات في فكرهم ودينهم وانفتاحهم على غيرهم، فالمصطلحات الإسلامية تحمل بين أحرفها كل حسّ وحركة وحق يتعلق بموضوع مسمياتها، فهجم الغرب على هذه الألفاظ بدءًا بإلغائها والدعوة إلى استعمال العامّيّة في سائر المعاملات والخطابات، بل ووصل بهم الأمر إلى محاولة إقرارها في المنظومات التربوية، فلما لم يفلحوا في هذا جاءوا بألفاظ دخيلة جافة تحمل في طيّاتها الحق والباطل، ليموّهوا الحق الذي فيها ويقرّوا الباطل على الجاهلين بحقيقة ما يبيت لهم [2].

[1] أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، ص: 37.

[2] المصدر نفسه، ص: 38.

المطلب الثاني: الروايات التاريخية ونقدها وفق منهج المحدّثين

لقد كان الاهتمام بالتاريخ مبكّرا لدى المسلمين، وكانوا يسمّونه المغازي؛ لتعلّقه بالغزو، والغزو عند العرب قديما كان من الأيام المشهودة المذكورة، فغلب اسم الغزو على ما يتداوله الرواة من الأحداث، يقول حاجي خليفة: *((علم أيام العرب: وهو علم يبحث فيه عن: الوقائع العظيمة، والأهوال الشديدة))*[1]، ولذلك فإن المتصفّح لكتاب المغازي لابن عائذ أو الواقدي أو الزهري لا يجده خاصّا بالحروب والمعارك، بل يجده شاملا للرسالة من كلّ جوانبها، ومن أوائل من روى في السيرة مع التداخل بالحديث الذي أشرنا إليه آنفا عروة بن الزبير وأبان بن عثمان[2]، وقد تجسدت مدرسة التاريخ في المدينة على يد عروة بن الزبير، فالناظر في مغازي الزهري تـ 124 هـ بمصنّف عبد الرزاق الصنعاني يجد معوّله على عروة في أغلب الأحداث التي ساقها، وهكذا يصحّ أن نطلق على مغازي الزهري المحفوظِ البعض منها في مصنّف عبد الرزّاق بأوّل كتاب في التاريخ الإسلامي؛ لقد اعتمد الزهري رحمه الله ترتيب مادّته على أساس تعاقب الأحداث، فبدأ بتناول الأحداث التي جرت قبل مبعث النّبيّ ﷺ، بل وقبل ميلاده والّتي كان لها أثر في المرحلة المكيّة بعد ذلك، وهكذا ينتقل إلى الروايات التي تحدثت عن المرحلة المكيّة، ثم الهجرة، ثم المرحلة المدنيّة، فعصر الخلفاء الرّاشدين، إن هذه البداية للتاريخ الإسلامي على يد أحد أهم أعلام الأمّة الإسلامية، وأكثرها معرفة بالرجال وأحوالهم تعطي دافعا للدارسين والباحثين إلى البحث والتفتيش عن حال الروايات التاريخيّة ونقدها وعدم الاكتفاء بروايتها ونشرها كما فعل كثير من مؤرّخي صدر الإسلام، ولعلّنا نعذرهم فقد كان التركيز على حديث رسول الله ﷺ، أما بعد أن دوّن الحديث وأمن التحريف؛ فحق على الآخذ بالتاريخ تبيّن الصحيح منه، وطرح السقيم، هكذا حتى تصفو الثقافة الإسلامية، ويطمئن المسلمون إلى تاريخهم، ويغلق الباب على العابثين بالأحداث المتصيدين للهفوات والأخطاء، مع التنبيه أن مغازي الزهري رحمه الله تعالى إنما هي روايات نقلها عنه تلميذه معمر، وأثبتها الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى في مصنّفه[3]، ومن الذين رووا عن التابعي عروة بن الزبير موسى بن عقبة الأسدي تـ141 هـ، وكان موسى بن عقبة من أعلم أهل زمانه بالسيرة والمغازي، وقد أثنى عليه المحدّثون

[1] حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دط، بغداد، مكتبة المثنى، 1941م، (204/1).

[2] يقول الزركلي في الأعلام (27/1): (أبان بن عثمان بن عفان الأموي القرشي: **أول من كتب في السيرة النبويّة**. وهو ابن الخليفة عثمان. مولده ووفاته في المدينة).

[3] وقد طبع هذا الجزء في كتاب مستقل بتحقيق الدكتور سهيل زكّار بعنوان "المغازي النّبويّة"، وهو أيضا مثبت في الجزء الخامس للمصنّف طبعة دار التأصيل بالقاهرة.

النّقّاد، ذكر ابن أبي حاتم بإسناده إلى معن بن عيسى قال: (كان مالك بن أنس إذا قيل له: مغازي من نكتب؟ قال: عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة)[1]، وقال الذهبي رحمه الله تعالى: (كان بصيرا بالمغازي النّبويّة)[2]، وعلى الرغم من إدراك موسى لعروة بن الزبير إلا أن معوّله في رواية المغازي كان الإمام الزّهري، فانبرى لنقل روايات المغازي عن الزهري خلق عظيم كالإمام مالك بن أنس ومعمر بن راشد وشعيب بن أبي حمزة وغيرهم الكثير، وقد برز من هؤلاء جميعهم إمامان جليلان في هذا الفنّ؛ الأوّل هو موسى بن عقبة، والثاني كان محمّد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي، و هو إمام هذا الفنّ بلا منازع، وقد أورد الخطيب بإسناده إلى سفيان بن عيينة قال: (قَالَ ابن شهاب- وسئل عن مغازيه- فقال: هذا أعلم الناس بها- يعني ابن إسحاق-)[3]، وقال أبو الحجّاج المزّي رحمه الله: (وقال حرملة بن يحيى، عن الشافعي: من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق)[4]، ثم جاء بعد هؤلاء أئمة في علم المغازي كابن هشام صاحب السيرة، والواقدي المعروف بكثرة روايته وتشعبها، وإلمامه بتفاصيل كثيرة ومطوّلة، حتى أن إكثاره هذا جعل المحدثين ينصرفون عن روايته، وعلى الرغم من ذلك فإن الأئمّة النقاد بيّنوا أنه يحتاج إليه في المغازي والسير، يقول الذهبي رحمه الله تعالى بعد أن ذكر جمعه وتخليطه الغثّ بالسّمين: *((ومع هذا فلا يستغنى عنه في المغازي وأيام الصحابة وأخبارهم))*[5]، وهكذا انتشر التأليف في المغازي، وبدأ يكتسي تسميته الأخرى الموسومة بالتاريخ في كثير من المصنّفات بعد ذلك، كتاريخ يعقوب الفسوي، وتاريخ ابن أبي شيبة، وتاريخ الهيثم بن عدي، وتاريخ خليفة بن خياط، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي، وتاريخ الحاكم، وتاريخ الخطيب البغدادي، وابن السمعاني، وابن خلّكان، والطبري، وابن الأثير، وغيرهم، وكلهم في المجمل يعتمدون الرواة الأوائل الذين ذكرناهم، مع ملاحظة أننا ذكرنا الأبرز في كل جيل، وإلا فقد اهتم بالمغازي تابعون غير عروة وأبان، وهكذا في كل جيل بعد ذلك.

[1] ابن أبي حاتم ،الجرح والتعديل، ط1، حيدر آباد الدكن الهند، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، دار كتب العلمية، بيروت، 1271 هـ، (1/ 21-22).

[2] الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحـ: بشار عوّاد معروف، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1417هـ، (6/ 114).

[3] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحـ: مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1417 هـ، (235/1).

[4] يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحـ: بشار عواد معروف، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1413 هـ، (24/ 413).

[5] الذهبي، سير أعلام النبلاء، (158/8).

وفيما يتعلّق بالحديث عني الرواة بنقل حديث رسول الله ﷺ عناية فائقة إذ كان الأمر عندهم دينا، وجاء في الأثر عن النبي ﷺ من حديث ابن عباس: (تسمعون، ويسمع منكم، ويسمع ممن يسمع منكم)[1]، فاهتم الرواة بكل ما يتعلّق بالنّبي ﷺ عظيما كان أو يسيرا، وكان جيل الصحابة أوّل جيل يحمل هذا الهمّ، وينقطع له، وكان في الصحابة من يكتب حديث رسول الله ﷺ بعد نسخ نهي الكتابة، فكان حديث رسول الله ﷺ محفوظا في الصدور، وبعض كتابات الصحابة رضي الله عنهم، والصحابة رضي الله عنهم كانوا كلهم عدولا يصدّق بعضهم بعضا، فلم يكن حاجة إلى البحث في أشخاصهم من ناحية العدالة، إلا ما يحتاج إليه من التحرّز في الوقوع في الوهم والخطأ، ذكر الخطيب بإسناده إلى حميد[2]، أن أنس بن مالك، حدث بحديث عن رسول الله ﷺ، فقال رجل: أنت سمعته من رسول الله؟ فغضب غضبا شديدا، وقال: (والله ما كل ما نحدثكم سمعناه من رسول الله، ولكن كان يحدث بعضنا بعضا ولا يتهم بعضنا بعضا)[3].

وهكذا نقل الصحابة رضي الله عنهم علم رسول الله ﷺ إلى جيل التابعين، ذكر مسلم في مقدّمة صحيحه بإسناده إلى ابن سيرين، قال: *((لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم))*[4]. وهنا بدأ جليّا النظر في حال الرواة من عدالة وضبط، ونشأ علم الجرح والتعديل الذي يعدّ الأصل المتين والعمود المقيم لعلم الحديث، وتطوّر هذا العلم شيئا فشيئا حتى اكتمل بتدوين سنة رسول الله ﷺ فظهرت السنن والصحاح والمسانيد والمصنفات، فحفظ الله بذلك قول رسوله ﷺ، وبقي دينا ومنهجا للحياة ما تعاقب الليل والنهار.

---

[1] سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، دط، بيروت، المكتبة العصريّة، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، رقم: 3659، (321/3-322). ورواه أحمد في المسند (104/5)، وابن حبان في صحيحه (263/1)، والحاكم في المستدرك (174/1)، واللفظ لأبي داود. قال الحاكم رحمه الله: (وفي الباب أيضا عن عبد الله بن مسعود، وثابت بن قيس بن شماس، عن رسول الله ﷺ).

[2] هو حميد بن هلال بن هبيرة، مات في ولاية خالد بن عبد الله بالعراق، قال الذهبي في السير: (الظاهر أنه بقي إلى قريب سنة عشرين ومائة). ينظر السير: (311/5).

[3] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: محمود الطحان، دط، الرياض، مكتبة المعارف، (117/1).

[4] مسلم بن الحجاج النيسابوري ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (15/1).

وعودا على بدء فإن مادّة البحث في الحديث كان متعلقا بما يصدر عن النبي ﷺ، أو يسمع به، أما الرواية التاريخيّة فهي أعم وأوسع، فرواة التاريخ عنوا بكل ما تجري به الأحداث من غير ارتباط بشخص أو مكان، ومادّة التاريخ الإسلامي تتناول كل الأحداث المباشرة للمسلمين وأماكن تواجدهم أو سفرهم، فلذلك كانت مادّة ضخمة منتشرة في كل ربوع البلاد الإسلاميّة، وهي في حقيقتها متداخلة مع ما رواه المحدّثون من أمور نقلوها لتعلّقها بالنّبي ﷺ، فكانت حديثا وتاريخا، وهم أيضا يرجعون إلى رواة التاريخ للفصل في بعض الجزئيّات أو الأحكام أو معرفة الناسخ والمنسوخ، ولأن الرواية التاريخيّة تتشابه مع الأحاديث في وجود الإسناد الذي يتقدّم المتن فيمكن أن تستخدم لهذه الرواية كل العلوم المعرّفة بحال الراوي من جرح وتعديل وعلل ومعرفة الاتصال والانقطاع، تُطبّق هذه العلوم على كل راو في الإسناد إلى شاهد العيان الذي يروي الرواية التّاريخيّة، فتصحّ الرواية التاريخيّة إذا توافرت فيها شروط الصّحّة المأخوذة من علوم الحديث، فإذا فقد علم يبيّن حالة إسناد يصار إلى تتبع متن الرواية في مظانّها، فإذا اتفق الخبر مع استحالة تجمّع رواته حكم بصحّتها، مع مراعاة الخطأ والوهم الذي قد يعرض للرواة مما هو جبلّة في خلق الإنسان، فإذا اكتمل هذا الأمر يصار إلى اعتماد الروايات التاريخيّة الصحيحة وتقريرها، والمقصود هنا الرواية التاريخيّة الإسلاميّة.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي

المطلب الأوّل: إسلام أبي ذر ﷺ

ذكر الإمام البيهقي رحمه الله في كتابه الدلائل بإسناده إلى أبي ذر ﷺ قال: ((كنت ربع الإسلام، أسلم قبلي ثلاثة نفر، وأنا الرابع، أتيت النبي ﷺ فقلت السلام عليك يا رسول الله أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، فرأيت الاستبشار في وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم))[1].

البيهقي رحمه الله تعالى الإمام الحافظ صاحب السنن، ودلائل النبوّة وغيرها من المصنّفات، يقول السبكي رحمه الله تعالى: ((كان الإمام الْبَيْهَقِيّ أحد أَئِمَّة الْمُسلمين وَهُدَاة المؤمنين))[2].

[1] البيهقي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحـ: عبد المعطي قلعجي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية ، 1405 هـ، باب ذكر إسلام أبي ذرّ، (212/2).

[2] السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحـ: محمود محمد الطناحي و د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، مصر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ، (251/4).

يروي الروايةَ البيهقي عن صاحبه وشيخه **أبي عبد الله الحاكم** النيسابوري صاحب المستدرك ومعرفة علوم الحديث وغيرها من المصنّفات، والحاكم إمام من أئمّة المسلمين، عالم من علماء الحديث، وعلى الرغم من الجدل الذي أثير فيه للأحاديث التي خرّجها في مستدركه، إلا أنه قد أجمع العلماء أخيرا على صدقه وعلمه بالحديث، يقول الذهبي رحمه الله: ((فأما صدقه في نفسه ومعرفته بهذا الشأن فأمر مجمع عليه))[1].

يروي الحاكم رحمه الله تعالى عن أبي عَبْد الله **محمد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم الشيباني** الحافظ، قال عنه الحاكم رحمه الله بعد أن ذكره في مشايخه الذين سمع منهم: ((له تصانيف كثيرة، وهو صدر أهل الحديث في زمانه))[2]، توفّي سنة 344 هـ وله أربع وتسعون سنة.

الحسين بن محمد بن زياد العبدي، المعروف بالقَبّاني: أحد الحفّاظ الثقات، ذكر غير واحد من أهل العلم أن البخاريّ رحمه الله روى له، يقول الذهبي رحمه الله: ((حدث عنه: محمد بن إسماعيل البخاري شيخه))[3]، وكان صاحب مصنّفات، يقول الحاكم رحمه الله: ((أحد أركان الحديث وحفاظ الدنيا. رحل وأكثر وصنف المسند، والأبواب، والتاريخ، والكنى، ودونت في الدنيا))[4]، توفّي رحمه الله سنة 289هـ

ذكر الإمام المزّيّ رحمه الله في ترجمة الحسين بن محمّد بن زياد العبدي جملة من الذين رووا عنه ومنهم أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم الشيباني الحافظ[5]، وبهذا يكون من شيوخ محمد بن يعقوب الحافظ الآنف الذكر.

عبد الله بن الرومي: عبد الله بن محمد، ويقال: عبد الله بن عمر اليمامي، أبو محمد المعروف بابن الرّومي، قال الذهبي رحمه الله تعالى: ((نزيل بغداد، سمع: عبد العزيز الدراوردي، وأبا معاوية، وجماعة.

[1] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحـ: علي محمد البجاوي، ط1، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382 هـ، (608/3).

[2] الحاكم النيسابوري، تلخيص تاريخ نيسابور، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، تحـ: دكتر بهمن كريمي، دطـ، طهران ،كتابخانة ابن سينا، ص: 111.

[3] الذهبي، سير أعلام النبلاء، (500/13).

[4] الذهبي، تاريخ الإسلام، (744/6).

[5] المزّي ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ، (477/6).

وعنه: مسلم، وإبراهيم الحربي، وأبو حاتم الرازي، وقال: صدوق، توفي سنة ست وثلاثين [أي ومئتين]))[1].

قال المزّي في التهذيب: ((قال عبد الخالق بن منصور: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن **ابن الرومي**، فقال: مثل **أبي محمد** لا يسأل عنه))[2].

وقد ذكره ابن حبّان في الثقات فقال: ((مَاتَ سنة أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ أَو قبلهَا أَو بعْدهَا بِقَلِيل))[3].

وقد ذكر مسلمة بن القاسم في كتابه الصلة أن عبد الله بن الرومي لا يروي إلا عن ثقة عنده، يقول مغلطاي في كتابه الإكمال: ((وقد أسلفنا أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده))[4].

وقد صَرّح الإمام الحسين بن محمد بن زياد في هذه الرواية بالتحديث، وهو حافظ ثقة كما تقدّم فيحمل ما ذكره هنا على الاتّصال.

النّضر بن محمّد: قال الإمام المزّي في تهذيب الكمال: **((**قال أحمد بن عبد الله العجلي : ثقة، روى عن عكرمة بن عمار ألف حديث، رحلت إليه فوصلت في خمسة عشر يوما، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"))[5].

وفي هذا النقل عن الإمام المزي نجد اتصال الرواية بين النضر بن محمد وعكرمة بن عمّار العجلي.

عكرمة بن عمّار: أبو عمار الحافظ، قال الذهبي رحمه الله تعالى: ((حدث عن: عطاء بن أبي رباح، وأبي كثير السحيمي، والقاسم بن محمد، **وأبي زميل سماك بن الوليد**...))[6].

روى عكرمة عن الهرماس بن زياد حديث رسول الله ﷺ أنه خطب فوق البعير، وبروايته هذا يكون عكرمة بن عمار من صغار التابعين.

---

[1] الذهبي، تاريخ الإسلام، (852/5).

[2] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزّي، (106/16).

[3] محمد بن حبان البُستي، الثقات، ط1، حيدر آباد الدكن الهند، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، 1393 هـ - 1973، (354/8).

[4] علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي ، إكمال تهذيب الكمال، تحـ عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، ط1، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر،1422 هـ - 2001 م، (189/8).

[5] المصدر نفسه، (403/29).

[6] الذهبي، سير أعلام النبلاء، (134/7).

وعكرمة بن عمار وثقه ابن معين ووكيع، وضعّفه بعض النقّاد في حديثه عن يحي بن أبي كثير، وبالغ ابن حزم فرماه بالوضع، وهو في الجملة ثقة له اضطراب في حديثه عن ابن أبي كثير، ولا ينظر إلى كلام ابن حزم فيه، وعكرمة استشهد به البخاري، وأخرج له مسلم من غير رواية ابن أبي كثير.

قال البرقاني رحمه الله تعالى: ((وسمعته يقول [أي الدارقطني]: عكرمة بن عمار يمامي ثقة))[1].

وفي نقل الذهبي رحمه الله تعالى يتبيّن اتصاله بسماك بن الوليد.

أبو زميل سماك بن الوليد: أبو زميل اليمامي روى عن مالك بن مرثد وابن عباس وابن عمر، وروى عنه الأوزاعي وشعبة وعكرمة بن عمّار، وثقه الإمام أحمد؛ ذكر ابن أبي حاتم بإسناده إلى حرب بن إسماعيل صاحب الإمام أحمد أن أحمد كتب إليه قال: ((سماك الحنفي ثقة))[2]، وقد وثقه غير واحد من أهل العلم، قال المعلّمي اليماني رحمه الله: ((وحرب من ثقات أصحاب أحمد لم يتكلم فيه أحد))[3].

مالك بن مرثد: مالك بن مرثد بن عبد الله الزماني؛ ذكره ابن حبّان في الثقات، قال رحمه الله: ((ثقة))[4]. وجاء في إكمال تقريب التهذيب: ((قال أحمد بن صالح: مالك بن مرثد ثقة))[5].

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: ((روى عن أبيه، عن أبي ذر، روى عنه: سماك بن الوليد الحنفي أبو زميل، والأوزاعي))[6].

[1] البرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، تحـ: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط1، لاهور -باكستان- كتب خانه جميلي - ، 1404هـ، ص: 56.

[2] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (280/4).

[3] عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1406هـ/ 1986م، (439/1).

[4] أحمد بن عبد الله العجلي ، تاريخ الثقات، تحـ: عبد المعطي قلعجي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1405/ 1974م، ص: 418.

[5] مغلطاي ابن قليج علاء الدين، المصدر السابق، (54/11).

[6] ابن أبي حاتم ،الجرح والتعديل، (215/8).

مرثد بن عبد الله الزماني: ذكره العجلي في كتابه الثقات وقال: ((تابعي، ثقة))[1]، وأخرج له البخاريّ حديثا معلّقا في باب العلم قبل القول والعمل، وقال ابن حجر في التقريب: ((مقبول من الثالثة))[2].

قال الذهبي في ميزان الاعتدال: ((فيه جهالة))[3].

قال المزّي رحمه الله تعالى: ((روى عن: أبيه عن أبي ذر... روى عنه: أبو زميل سماك بن الوليد الحنفي ..... وروى عنه الأوزاعي، فقال مرة: عن مرثد بن أبي مرثد، وقال مرة: عن ابن مرثد أو أبي مرثد))[4].

ومرثد روى الحديث عن أبي ذر الصحابي المعروف.

هذا الحديث يكون حسنا عند النقّاد من أهل الحديث، ذلك أن الاتصال بين رواته قائم، وكل راو منهم مقبول عندهم، وقد خلا الحديث من علّة يذكرها النقاد في كتبهم المخصصة لذلك، أما الجهالة التي ذكرها بعض المحدثين في مرثد بن عبد الله فإنها تصيّر الحديث ضعيفا عند من يقف عندها، وربّما حسّنها إذا ما اعتضدت بروايات أخرى متعدّدة المخارج، وهذا واقع في هذه الرواية.

المطلب الثاني: ذكر عزل خالد عن الإمرة

قال الإمام أحمد رحمه الله: ((حدثنا حسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، قال: استعمل عمر بن الخطاب أبا عبيدة بن الجراح، على الشام، وعزل خالد بن الوليد))[5].

هذه الرواية يسندها الإمام أحمد صاحب المسند عن شيخه الحسين بن علي بن الوليد الجعفي، وهو **الحسين بن علي** أبو عبد الله المعروف الذي يروي عن الأعمش، ت: 203 هـ، يقول أحمد رحمه الله تعالى: ((ما رأيت أفضل من حسين الجعفي)).

---

[1] الثقات للعجلي، ص: 423.

[2] ابن حجر ، تقريب التهذيب، ص: 524.

[3] الذهبي، ميزان الاعتدال، (310/4).

[4] المزّي ، تهذيب الكمال، (155/27).

[5] أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421 هـ - 2001 م، مسند الشاميّين، حديث خالد بن الوليد، رقم: 16823، 28/(26-27).

وسأل الدارمي شيخه يحي عنه قال: ((قلت : فحسين الجعفي ؟ فقال : ثقة))[1].

وقد روى لحسين بن علي هذا الستة في كتبهم، وهو ثقة عند النقّاد.

قال أبو الحجاج المزي رحمه الله: ((روى عن: ... **وزائدة بْن قدامة** (خ م د ت س).))2؛ وبهذا فهو متصل بمن قبله في الرواية.

2. **زائدة بْن قدامة** الثقفي أبو الصَّلت الكوفيّ: كان حافظا ثقة، صاحب سنّة، وكان يرحمه الله متثبتا في روايته؛ قال السيوطي رحمه الله: ((قال أحمد بن حنبل: المتثبتون في الحديث أربعة: سفيان وشعبة وزهير وزائدة))[3].

وقد ذكره العجلي في ثقاته، وذكر تثبّته وروايته فقط عمن يسأل عنه.

وذكر المزّي رحمه الله في التهذيب شيوخه قال: ((روى عن ... وعبد الملك بن عمير (خ م).))[4]، وبهذا فهو متصل بمن قبله في الرواية.

3. **عبد الملك بن عمير بن سويد القرشي اللخمي** ت: 136هـ: كان عبد الملك مضطرب الحديث كما ذكر عنه ذلك الإمام أحمد، وقد كان الاضطراب في روايته مع قلّتها، وما روي من إعجاب ابن مهدي بحفظه فقد بيّن أبو حاتم أن ذلك وهم، وأن المقصود بذلك هو عبد الملك بن أبي سليمان، وقد روى لعبد الملك أصحاب السنن، وسئل عنه ابن معين فقال: مخلِّط[5]، وذكره ابن الجوزي في كتابه الضعفاء قال: ((قال أحمد مضطرب الحديث وفي رواية عنه أنه ضعفه جدا وقال يحيى مخلط))[6]. وقد ذكره العجلي في ثقاته وقال: ((وهو صالح الحديث روى أكثر من مائة حديث وهو ثقة في الحديث))[7].

---

[1] أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين، ط1، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، 1429-2008، ص: 96.

[2] المزي، تهذيب الكمال، 450/6.

[3] عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، طبقات الحفاظ، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية ، 1403هـ، ص:98.

[4] المزي، تهذيب الكمال، 274/9.

[5] ينظر: تهذيب الكمال للمزي، 18/(373-374).

[6] عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الضعفاء والمتروكون، تحـ: عبد الله القاضي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية – 1406هـ، (151/2).

[7] العجلي، تاريخ الثقات، 104/2.

وقد ذكر القاضي محمد بن حيّان بإسناده إلى خلف بن تميم قال: ((سألت إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر: متى ولد عبد الملك بن عمير؟ فقال: سألته عما سألتني فذكر لي: قال: ولدت في ثلاث سنين بقيت من خلافة عثمان))[1].

وعليه فإنّ هناك انقطاعا بين عبد الملك وحادثة عزل خالد بن الوليد ﷺ، إذ أنه ولد سنة 33 هـ، وقد قتل عمر ﷺ سنة 23هـ أي بعشر سنين قبل ذلك.

وقد ذكر الحديثَ ابن العديم في بغية الطلب[2] نقلا عن ابن عساكر، وذكر في الإسناد عبد الله بن عمير مكان عبد الملك، فلعلّه وهم وخطأ، وقد وجدت البخاري ذكر عبد الله هذا وقال: ((أخو عبد الملك بن عمير الكوفي))[3]، وذكر ابن عساكر في تاريخه أن البخاريّ سمّاه عبد الكريم بن محمد اللّخمي[4].

هذا الحديث رجاله ثقات كلهم روى لهم البخاريّ، إلا ما كان من أمر عبد الملك بن عمير في توثيقه واختلاف النقّاد فيه، وقد ذكر أحمد بن حنبل رحمه الله أن الحفّاظ يختلفون عليه، وربّما يعزى اختلاف النقّاد فيه إلى تغير حفظه قبل موته، فقد ذكر ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل قال: ((سألت أبي عن عبد الملك بن عمير فقال: ليس بحافظ هو صالح، تغير حفظه قبل موته))[5]، وكان عبد الملك مدلّسا كما ذكر ذلك عنه ابن حبّان[6].

وللحديث شاهدان أخرجهما ابن عساكر في تاريخه عن عبد الله بن أبي أوفى نحوا من الحديث[7]، وقد أورده ابن عساكر من طرق مرسلة يقوّي بعضها بعضا، كما نقل ذلك عنه ابن كثير رحمه الله[8].

فهذه شواهد تقوى ببعضها إلى حسن الرواية وصدقها.

---

[1] أبو بكر محمد بن خلف بن حيّان، أخبار القضاة، تحـ: عبد العزيز مصطفى المراغي، ط1، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1366هـ/1947م، 3/3.

[2] عمر بن أحمد بن هبة الله ابن العديم بغية الطلب في تاريخ حلب، تحـ: د. سهيل زكار، دط، بيروت، دار الفكر، ص: 3124.

[3] محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحـ: محمد عبد المعيد خان، دط، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، 160/5.

[4] ينظر تاريخ دمشق لابن عساكر، (54/37).

[5] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (361/5).

[6] الثقات لابن حبّان، (117/5).

[7] ينظر تاريخ دمشق لابن عساكر، (241/16).

[8] اسماعيل ابن كثير، البداية والنهاية، تحـ عبد الله التركي، ط1، الجيزة، دار هجر، 1418هـ، (130/10).

خاتمة:

في ختام هذا البحث يمكن إجمال أهم النتائج في النقاط التالية:

1. النقد الحديثي والتاريخي ممتد الجذور إلى عهد النبي ﷺ، وإنما اتضحت أسسه وقواعده بعد ذلك تأصيلا وتأليفا.
2. العناية بالحديث النبوي بلغ الذروة عند علماء المسلمين جمعا وتأصيلا ونقدا، بخلاف الرواية التاريخيّة فقد وقع فيها التساهل في النقد والتمحيص.
3. علماء الحديث المتقدّمون عاملوا الرواية التاريخيّة المذكورة في مصنّفاتهم على طريقتهم في كتبهم وعلى نحو ما التزموه من صحّة وغيرها في منهجهم.
4. العناية الكبيرة بالنقل في المرويات التاريخيّة وتشعّبها لتعلقها بكل الفاعلين في التاريخ الإسلامي هي التي أضعفت جانب النقد والتمحيص.
5. ضرورة الاستفادة من منهج المحدثين في نقد الرواية التاريخية.
6. ضرورة نشأة من يؤصل للنقد التاريخي على الثقافة الإسلامية، وأن يكون ملما بعلوم اللغة العربية وما تحيل إليه الألفاظ، كما يشترط فيه الدّين الذي يعصمه من الانحراف واتباع الهوى.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

قائمة المصادروالمراجع:

1) إبراهيم بن عمر السكران، مآلات الخطاب المدني،، الرياض، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط1، 1435.
2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار كتب العلمية، بيروت، ط1، 1271 هـ
3) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تح: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، دط.
4) أبو بكر محمد بن خلف بن حيّان، أخبار القضاة، تح: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1366هـ/1947م.
5) أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة- ط1، 1429-2008.
6) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت-، ط1، 1421 هـ - 2001 م.
7) أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن، المستدرك على الصحيحين، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1411 هـ، كتاب العلم، (174/1).
8) أحمد بن عبد الله العجلي، تاريخ الثقات، تح: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1405/ 1974م.
9) إسماعيل ابن كثير، البداية والنهاية، تح عبد الله التركي، دار هجر، الجيزة، ط1، 1418هـ
10) أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة،، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط 6، 1415.
11) البرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، تح: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، ط 1، 1404هـ.
12) البيهقي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تح: عبد المعطي قلعجي دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405 هـ
13) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.
14) الحاكم النيسابوري، تلخيص تاريخ نيسابور، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، تح: دكتر بهمن كريمي، كتابخانة ابن سينا، طهران، دط، دت.
15) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1417 هـ
16) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1382 هـ.
17) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تح:محمود محمد الطناحي و د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط2، 1413هـ
18) سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، دط، بيروت، المكتبة العصريّة.

19) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية – بيروت-، ط1، 1403هـ

20) عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الضعفاء والمتروكون، تحـ: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية – بيروت -، ط1، 1406هـ

21) عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المكتب الإسلامي، ط: 2، 1406 هـ / 1986 م.

22) عمر بن أحمد بن هبة الله ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحـ: د. سهيل زكار، دار الفكر، دط.

23) محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحـ: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، دط.

24) محمد بن حبان البُستي، الثقات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط: 1، (139 هـ - 1973).

25) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحـ، شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1408هـ، كتاب العلم، ذكر الإخبار عن سماع المسلمين العلم، رقم: 61، (263/1).

26) محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مصر، دار المدني، مطبعة المدني بمصر، دط، 1406.

27) مسلم بن الحجاج النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحـ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

28) مغلطاي ابن قليج علاء الدين، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحـ: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للنشر والتوزيع، ط:1، 1422/ 2001م.

29) يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحـ: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413 هـ.